

العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي (دراسة تطبيقية للفترة 1980-2013م)

د. يوسف يخلف مسعود أ. سامي عمر ساسي

الاقتصاد

الخلاصة

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم، وتحديد أثر واتجاه العلاقة بين الظاهرتين محل الدراسة. وتم تقدير وقياس العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم وتحديد نمط وطبيعة العلاقة بينهما خلال فترة الدراسة باستخدام التحليل الكمي القياسي، المتمثل في اختبارات السلاسل الزمنية ومنهج التكامل المشترك بالإضافة إلى اختبار العلاقة السببية لجرانجر ونموذج "VAR"، لاختبار وجود علاقة بين الظاهرتين في الأجلين القصير والطويل. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في المدى الطويل والقصير بالاقتصاد الليبي وذلك خلال فترة الدراسة، كما أظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر عدم وجود علاقة ثنائية أو أحادية الاتجاه بين متغيري الدراسة في المدى القصير أيضاً.

مقدمة

يُعدُّ تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي من الأهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية، لذلك يعتبر الاستقرار السعري ضرورة أساسية لضمان سلامة أداء الاقتصاد الكلي، حيث يؤثر ارتفاع المستوى العام للأسعار سلباً على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تأثيره على أسعار الفائدة الحقيقية والمدخرات المحلية، والقوة الشرائية للعملة. كذلك يُعدُّ ظهور البطالة أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس حالة من الاختلال في الاقتصاد الكلي، حيث تؤدي إلى أحداث المزيد من الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من انخفاض في الناتج الوطني وظهور الطاقات الإنتاجية المعطلة، وإهدار لجزء من الثروة الوطنية لدى المجتمع، ما يجد من فرص النمو الاقتصادي. لهذا تحاول الحكومات دائماً اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بتلافي هاتين المشكلتين أو على الأقل معالجة إحدى الظاهرتين على حساب الأخرى، قصد التخفيف من الأضرار الناجمة عنهما.

ولكن مع بداية السبعينيات من القرن الماضي عرفت دول العالم لاسيما الصناعي منها تزايد في معدلات البطالة والتضخم معاً، مما اسقط الأفكار المطروحة بمنحنى فيليبس، وإزاء تفاقم هذه الإشكالية عكف علماء الاقتصاد على البحث والتقصي عن الأسباب التي أدت إلى خلقها. فبرزت تيارات وأفكار عديدة تبحث عن طبيعة العلاقة الحقيقية بين هاتين الظاهرتين.

وُعدُّ ظاهري البطالة والتضخم إحدى المعضلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الليبي، حيث شهدت معدلات البطالة تزايداً ملحوظاً منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حيث أدت الأزمة النفطية لسنة 1986 إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي واختلال أسواق العمل. فتراجعت معدلات التوظيف بفعل غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العامة وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة، تلا ذلك شروع ليبيا في تنفيذ جملة من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ساهمت في تفاقم العديد من الاختلالات الهيكلية كان أهمها ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم رافقها حالة من الانخفاض الملموس في معدلات التشغيل.

إشكالية الدراسة

تأسيساً على ما تقدم يمكن تحديد إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى صحة وجود علاقة دائمة بين ظاهري البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي؟ وإن كان هناك علاقة بينهما فما هي طبيعتها؟ وما هو اتجاهها؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة لفهم طبيعة العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي، والخروج بجملة من النتائج المفسرة لهذه العلاقة، الأمر الذي قد يساعد واضعي السياسات ومتخذي القرار الاقتصادي على رسم خطط مستقبلية واتخاذ قرارات من شأنها أن تعمل على تخفيض معدلي البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم، ومحاولة تحديد أثر العلاقة واتجاهها بين الظاهرتين محل الدراسة.

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات لاختبارها وهي على

النحو التالي:

- التغير في معدل البطالة يؤثر سلباً على التغيرات في معدل التضخم .
 - توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من البطالة إلى التضخم .
 - توجد علاقة طويلة الأجل بين ظاهري البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي .
- حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على الاقتصاد الليبي لتشمل الفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى غاية

2013.

منهجية الدراسة

تماشياً مع أهمية الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، سيتم قياس وتقدير العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم وتحديد نمط وطبيعة واتجاه العلاقة بينهما خلال الفترة المدروسة باستخدام طرائق التحليل الكمي القياسي، والاختبارات الإحصائية، المتمثلة في اختبارات السلاسل الزمنية ومنهج التكامل المشترك بالإضافة إلى اختبار السببية لجرانجر، فضلاً عن اختبار وجود علاقة بين الظاهرتين في الأجلين القصير والطويل .

الدراسات السابقة

كثيرة هي النظريات والدراسات التي اهتمت بفحص العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم، قصد تقديم حلول ملائمة لأصحاب القرارات الاقتصادية للتقليل من الأضرار الناجمة عن هاتين الظاهرتين. وفي هذه الجزئية سنقدم عرض موجز لبعض تلك الدراسات التي تناولت هذا الموضوع .

أيدت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة المنطلقات الفكرية لنظرية منحنى فيلبس القائمة على وجود علاقة تبادلية دائمة بين معدلي البطالة والتضخم، حيث أظهرت نتائج دراسة كل من "Kumar" وزروق وفائزة وجود علاقة عكسية ومهمة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم (Kumar, 2012; علي زروق, 2014; لعرف فائزة و سعودي نجوى, 2011)، ويؤكد كل من "Furuoka & Munir" في الوقت نفسه على صحة فرضية فيلبس في ماليزيا خلال الفترة 1973-2004، حيث وجد أن لمعدل البطالة أثر عكسي وقوي على معدل التضخم سواء في المدى القصير أو البعيد (Furuoka & Munir, 2014)، كذلك أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها (Kogid, et.al., 2012) وجود علاقة سالبة قوية التأثير بين التضخم والبطالة على المدى القصير غير أن هذه العلاقة أحادية الاتجاه تمتد من التضخم إلى البطالة، وأن تأثير هذه العلاقة كان ضعيفاً على المدى الطويل. كما أشارت نتائج الدراسة التي أعدها المصباح والمرعي إلى

وجود علاقة عكسية التأثير بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل إلا أن هذه العلاقة غير معنوية إحصائياً في الأجل القصير (المصّح والمرعي، 2014)، وقد تطابقت النتائج التي خلصت إليها دراسة كل من ميلود و "Mahmood" و "Zama" جزئياً مع هذه النتيجة، حيث أكدوا على وجود علاقة عكسية دائمة بين معدل البطالة والتضخم في الأجل الطويل إلا أن هذه العلاقة عابرة وضعيفة التأثير على المدى القصير وأنها أحادية الاتجاه تتجه من التضخم نحو البطالة (وعيل ميلود، 2014، Zaman, et.al., 2013; Mahmood, et.al., 2013). كما أفادت النتائج التي توصل إليها ادريوش وعبد القادر أن لمعدل التضخم تأثير إيجابي معنوي ولكنه محدود على انخفاض معدل البطالة في الأجل القصير (ادريوش وعبدالقادر، 2014).

بينما فندت النتائج التطبيقية التي توصل إليها العاني وعائيد وحمدى وعوض و "Orji" علاقة المبادلة بين التضخم والبطالة حسب منطق فيليبس، حيث وجدوا بأن هناك علاقة إيجابية التأثير بين معدل البطالة والتضخم ويعزو بعضهم السبب إلى الاختلالات الهيكلية في القطاعات السلعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، إلى جانب تزايد الإنفاق لمكافحة البطالة الأمر الذي أدى تحرك معدلات التضخم والبطالة في الاتجاه نفسه (العاني، 2011; عايد، 2014; الاسطل، 2014; Orji, et.al., 2015). كذلك أكدت النتائج التي حُصص إليها "Touny" في دراسته على النتيجة نفسها، حيث أشار إلى وجود علاقة إيجابية التأثير بين البطالة والتضخم، مما يعني أن سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد المصري سوف تفشل في خفض معدل البطالة لاسيما في الأجل الطويل (Touny, 2013). كما برهنت النتائج التي توصل إليها عوض على تزامن المعدلات المرتفعة لمعدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد المصري مما ينفي وجود علاقة المبادلة بين التضخم والبطالة (عوض، 2002). وفي نفس السياق توصلت دراسة كل من (حبيب ومُجّد ومليكة، 2013; لبزة وضيف الله، 2014) إلى وجود علاقة طردية لكنها ضعيفة التأثير بين البطالة والتضخم إلى حد يمكن معه القول أن المتغيرين مستقلين عن بعضهما البعض.

ومن جهة أخرى وافقت النتائج التي توصل إليها "Herman" أصحاب المذهب النقدي، الذين يرون بأن العلاقة التبادلية بين معدل البطالة ومعدل التضخم التي يعبر عنها فيليبس ما هي إلا ظاهرة قصيرة الأجل وهي ليست دائمة، حيث أثبتت نتائج دراسته أنه لا يمكن تحديد علاقة مستقرة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والتضخم على المدى الطويل، إلا أن هذه العلاقة العكسية بين معدل التضخم والبطالة كانت مباشرة وقوية جداً على المدى القصير في الاقتصاد الروماني

بين عامي 2000 و2009، وأرجع ذلك إلى السياسات الاقتصادية المطبقة في تلك الفترة، والتي لا تهدف مباشرة إلى تخفيض معدل التضخم على أساس الزيادة في معدل البطالة والعكس بالعكس (Herman, 2010)، وفي نفس السياق حُلصت النتائج التطبيقية التي توصلت إليها دراسة "Karahan" أن لمعدل البطالة تأثير سلبى وهام على معدل التضخم في المدى القصير، لكن لا علاقة بينهما على المدى الطويل (Karahan, et.al., 2012). وقد أكد "Moise" على النتيجة ذاتها بالنسبة للأجل الطويل حيث وجد أن منحنى فيلبس يأخذ الشكل العمودي على المدى الطويل، مما يعني عدم وجود علاقة مبادلة بين معدل البطالة والتضخم في الأجل الطويل، أما في المدى القصير فقد وجد أن العلاقة التبادلية بين معدل البطالة والتضخم يمكن العثور عليها في بعض الفترات ولا يمكن التحقق منها في فترات أخرى في الاقتصاد الروماني (Moise, 2014). كذلك بينت النتائج التي توصلت إليها خديجة وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم خلال فترة تطبيق النظام الاشتراكي في الاقتصاد الجزائري، ثم تحولت إلى علاقة عكسية خلال فترة تطبيق برامج صندوق النقد الدولي، حيث شهدت معدلات التضخم تراجعاً ملحوظاً على حساب معدل البطالة الذي شهد ارتفاعاً ملموساً، كما بينت استمرار العلاقة في الأجل الطويل بين البطالة والتضخم وذلك على عكس ما ذهب إليه النقديين (حمادي خديجة، 2009)، وقد عززت النتائج التي أشار إليها حمدي هذه النتيجة، حيث أشار إلى وجود علاقة تبادلية بين البطالة والتضخم خلال فترة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وأن هذه العلاقة أصبحت موجبة مع ارتفاع أسعار النفط ومع تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي، أما خلال الفترة 2000-2012، فإن العلاقة بين البطالة والتضخم تطابقت مع طرح منحنى فيلبس (مسعودة حمدي، 2014).

بينما اتفقت نتائج بعض الدراسات الأخرى مع رؤية النيوكلاسيك الراضة لإمكانية وجود علاقة تبادلية بين معدلي البطالة والتضخم حتى في الأجل القصير، من هذه الدراسات كانت دراسة عمير التي أسفرت نتائجها عن عدم وجود علاقة واضحة ما بين معدل البطالة والتضخم في الأجل الطويل وعدم تحقق أفكار فيلبس في المدى القصير على الاقتصاد الجزائري (شلوفي عمير، 2014)، ووافق عقون وجازيه وطالب ومصطفى على هذه النتيجة، حيث أشاروا إلى أنه لم تكن هناك علاقة واضحة ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة لا في الأجل الطويل ولا في الأجل القصير (عقون، 2012؛ جازية، 2006؛ طالب، 2012؛ مصطفى، 2015).

مما تقدم نخلص إلى أن النقاش حول موضوع العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم لا يزال قائماً إلى يومنا هذا، بين المهتمين والباحثين في المجال الاقتصادي والاجتماعي، مما يدل على أن العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم لا تزال تُعدُّ مجالاً للتحقيق والبحث، حيث نلاحظ من الدراسات السابقة سالف الذكر بأن النتائج النهائية لتلك الدراسة لم تكن قطعية حيث تناقضت فيما بينها. ففي الوقت الذي أيدت فيه نتائج بعض الدراسات المنطلقات الفكرية لنظرية منحني فيلبس حول وجود علاقة تبادلية واضحة وهامة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، نرى دراسات أخرى اتسقت نتائجها مع ما ذهب إليه النقديين من افتراضات حول العلاقة التبادلية بين معدل البطالة والتضخم، بينما اتفقت نتائج دراسات أخرى مع طرح النيو الكلاسيك المؤمن بعدم وجود علاقة تبادلية بين البطالة والتضخم في الأجلين القصير والطويل.

وصف وتقدير نموذج الدراسة

اعتماداً على النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وتم الاطلاع عليها، فإن العلاقة بين ظاهري البطالة والتضخم يمكن تمثيلها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\sum_{t=0}^{\infty} INF_t = \alpha_0 + \gamma_1 \sum_{t=0}^{\infty} UN_t + \mu_t \quad (1)$$

حيث إن :

INF_t : معدل التضخم، UN_t : معدل البطالة، γ_1 : معدل التغير في التضخم، α_0 : الحد

الثابت، μ_t : حد الخطأ

اختبارات جذور الوحدة

من أجل تحديد ما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، سيتم استخدام اختبارين لجذور الوحدة هما: اختبار ديكي فلر المعدل (ADF) واختبار فيليبس وبيرون (P-PT). وبتطبيق هذين الاختبارين تحصلنا على النتائج الموضحة بالجدولين التاليين (1) و(2).

جدول (1) نتائج اختبار ديكي فلر المعدل (ADF)

Variable	Level		1st difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
INF	-3.1226780.0345	-3.0860660.1261	-6.6452650.0000	-6.5058670.000
UN	-1.0910750.7075	-0.1998990.9903	-4.5124970.0011	-4.6449540.0041

جدول (2) نتائج اختبار فيليبس بيرون (P-PT)

Variables	Level		1st difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
INF	-3.1354640.0335	-3.1226230.1179	-6.7773910.0000	-6.6162200.0000
UN	-1.0644700.7179	-0.5625250.9748	-4.5124970.0011	-4.6337480.0042

أظهرت نتائج التقدير المبينة بالجدول (1) والمتحصل عليها من خلال تطبيق اختبار ديكي فلر (ADF)، أن كلا المتغيرين كانا يعانيان من وجود جذور أحادية (عدم السكون) عند مستوييهما، وباستخدام طريقة الفروق تم التخلص من الجذور الأحادية وأصبح المتغيرين ساكنين عند الفرق الأولى لهما.

وللتأكد من دقة النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق اختبار ديكي فلر (ADF)، أجرينا اختبار فيليبس وبيرون (P-PT) الملخصة نتائجه في الجدول (2) والتي عززت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار ديكي فلر (ADF). وبالتالي نستطيع التأكيد على نتيجة مفادها أن السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيري الدراسة غير مستقرة في المستوى واستقرت عند أخذ الفروق الأولى لها.

اختبار التكامل المشترك

على ضوء نتائج اختباري ديكي فلر المعدل (ADF) وفيليبس وبيرون (P-PT) التي أفصحت عن عدم سكون بيانات متغيري نموذج الدراسة عند صيغة المستوى $I(0)$ ، وتكاملهما عند المستوى الأول للفروق $I(1)$. وطالما أن متغيري النموذج متكاملان من نفس الرتبة فإنه يمكن إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للتحقق من مدى وجود علاقة توازنية بين متغيري الدراسة في المدى الطويل من عدمه. وبإجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن تحصلنا على النتائج التالية:

جدول (3) يوضح نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value at 5%	Critical Value at 1%
None	0.3150876	10.89100	15.41	20.04
At most 1	0.110056	2.565140	3.76	6.65

Trace test indicates no co-integrating at 5% and 1% at the 1% level.

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Max- Eigen Stati stic	Critical Value at 5%	Critical Value at 1%
None	0.3150 76	8.325 858	14.07	18.63
At most 1	0.1100 56	2.565 140	3.76	6.65

(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5% (1%) level
Max-eigenvalue test indicates no co-integrating at both 5% and 1%
levels

بفحص نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، نلاحظ بأن إحصائية اختبار الأثر (Trace Statistic) وإحصائية اختبار القيم العظمى (Max-Eigen) أقل من القيم الحرجة لهما عند 1% و5% على التوالي، عليه لا يمكن رفض فرض عدم القاضي بعدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة. مما يعني عدم وجود علاقة توازنية في الأمد الطويل بين المتغيرين (INF) و (UN).

اختبار السببية

إن عدم وجود علاقة توازنية مستقرة في المدى الطويل بين المتغيرين (INF) و (UN) لا يعني بالضرورة غياب هذه العلاقة في المدى القصير، ومن أجل معرفة اتجاه العلاقة السببية التي قد تكون موجودة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ومن تم تحديد أيهما يؤثر في الآخر، لجأنا لاستخدام اختبار العلاقة السببية وفقاً لأسلوب جرانجر. ويعرض الجدول رقم (4) نتائج اختبار العلاقة السببية بين ظاهري البطالة والتضخم.

جدول رقم (4) يوضح اختبار العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis:	bs.	F- Statistic	Probabili ty
UN does not Granger Cause	2	0.196	848234 0.
INF		47	
INF does not Granger Cause	UN	0.732	0.49509
UN		91	

تبين لنا من النتائج الواردة بالجدول رقم (4) أن معدل التضخم (INF) لا يرتبط بعلاقة سببية مع معدل البطالة (UN)، كما أن معدل البطالة (UN) هو الآخر لا يرتبط بعلاقة سببية مع معدل

التضخم (INF). وبناءً على هذه النتائج يمكننا القول بأنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين محل البحث.

تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج (VAR)

تأسيساً على النتائج السابقة التي أسفرت عن عدم وجود أي علاقة توازن مستقرة بين معدلي التضخم والبطالة في الأمد البعيد، عليه فإن الطريقة المناسبة لتقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في الأمد القريب هي استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression). وبإجراء هذا الاختبار تحصلنا على النتائج التالي:

$$\sum_{INFt} = \alpha_0 + \gamma_1 \sum_{INF-1} - \gamma_2 \sum_{INF-2} - \gamma_3 \sum_{UN-1} + \gamma_4 \sum_{UN-2} + \mu t \quad (2)$$

$$\sum_{INFt} = \sum_{INF-1} - 0.0091 (0.736132) + 0.4471(4.694109) \\ \sum_{UN-1} + 0.5894 (0.918409) \sum_{INF-2} - 0.6620 (0.109144) \\ \sum_{UN-2} \quad (3) 0.6353 (0.748322)$$

$$1.9625393; D-W = 0.53R^2 =$$

يلاحظ من النتائج الواردة بالمعادلة (3) أن كلا المتغيرين (UN-1) و (UN-2) ليس لهما دلالة إحصائية، أي أن كل من المتغيرين ليس بمقدورها تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير (INF)، حيث وجدت قيمة الاحصائية "t" المحسوبة لكلا المتغيرين أقل بشكل مطلق من 2، بالإضافة إلى ان قيمة "P-Value" للمتغيرين وجدت قيمتهما تتجاوز 5%. وعليه نخلص إلى نتيجة مفادها غياب العلاقة بين البطالة والتضخم في الأجل القصير وهذا ما أكدت عليه أيضاً نتائج اختبارات السببية لاجرائنا بهذه الدراسة.

ولكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير في تفسير النموذج السابق، يجب التأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس مثل مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة التوزيع الطبيعي ومشكلة تباين حد الخطأ. عليه تم إجراء تقييم إحصائي للنموذج المقدر، وبينت النتائج خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث كانت إحصائية داربون ووتسون "D.W" تقترب من 2 والتي كانت تساوي 1.962. كما أظهرت نتائج اختبار "LM" أيضاً أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي في سلسلة البواقي، كذلك بينت النتائج أن سلسلة البواقي تتبع توزيعها الطبيعي، وكذلك لا تعاني من مشكلة

تباين حد الخطأ وذلك حسب اختبار "Heteroskedasticity"، أي أن النموذج خالٍ من كل تلك المشاكل. ويعرض الجدول رقم (5) نتائج هذه الاختبارات .
جدول رقم (5) يوضح تشخيص بواقي النموذج المقدر

Residual Diagnostic Tests	F-statistic	Probability	Result
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	0.30390	0.7423	No
White Heteroskedasticity	0.49292	0.8405	No
Normality test	Jarque-Bera	0.6830	No
	0.76238	48	
	1		

مناقشة النتائج

نلاحظ أن نتائج هذه الدراسة من جهة ونتائج دراسات سابقة في هذا الموضوع من جهة ثانية، أنها جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية (كما يراها النيوكلاسيك)، من حيث عدم وجود علاقة بين ظاهري البطالة والتضخم، حيث تطابقت نتائج هذه الدراسة مع النتيجة التي توصل إليها (شلوفي عمير، 2014) في دراسته، والتي أكدت على عدم وجود علاقة واضحة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل الطويل، وبالتالي لا تأثير للتغيرات في معدلات البطالة على معدلات التضخم وبالتالي عدم تحقق أفكار فيليبس.

واتفقت أيضاً دراسة عقون مع دراسة شلوفي (سليم عقون، 2010) والتي أوضحت أن غياب متغير معدل التضخم في النماذج التي قام بدراستها، يمكن إرجاعه لعدم وجود علاقة واضحة بين معدل التضخم والبطالة في الأجل الطويل، وبالتالي فإن التغيرات التي تحدث في معدلات التضخم لم يكن لها أي تأثير على معدلات البطالة. وتوافقت أيضاً نتائج هذه الدراسة مع دراسة (بن بوزيان جازية، 2006) التي أكدت على غياب العلاقات السببية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة. وأكد عقون وطالب على هذه النتيجة، حيث أشارا إلى أنه لم تكن هناك علاقة واضحة ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة لا في الأجل الطويل ولا القصير (سومية طالب، 2012، خربوش مصطفى، 2015).

وبالتالي نلاحظ أن هذه الدراسة توافقت مع إحدى أهم مدارس الفكر الاقتصادي (مدرسة النيوكلاسيك) بالنظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى العديد من الدراسات السابقة في اقتصادات دول مختلفة حول العالم، حيث خلصت إلى عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة بالمدى الطويل، وأيضاً عدم وجود علاقة سببية ثنائية أو أحادية الاتجاه بالمدى القصير بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

النتائج

1- أظهرت نتائج اختباري ديكي فلر المعدل (ADF) وفيليبس بيرون (P-PT) أن متغيرات النموذج القياسي، كانت غير مستقرة وتعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوياتها الأصلية، في حين أصبحت مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى لها.

2- فيما يتعلق باختبار التكامل المشترك، أظهرت نتائج اختبارات جوهانسن عدم وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين ظاهري البطالة والتضخم.

3- أظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر عدم وجود علاقة سببية اثنائية أو أحادية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

4- أظهرت نتائج تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في المدى القصير أنه ليس لهما دلالة إحصائية، بمعنى أنه لا تأثير للمتغيرات في معدلات البطالة على معدلات التضخم في المدى القصير.

5- توافقت نتائج الدراسة مع إحدى أهم مدارس الفكر الاقتصادي (مدرسة النيوكلاسيك) بالنظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى العديد من الدراسات السابقة في اقتصادات دول مختلفة حول العالم.

التوصيات

1- ترشيد الإنفاق الحكومي على نحو يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمل لامتصاص العمالة الزائدة من جهة، ويخفض معدل التضخم من جهة أخرى.

2- تدعيم هذه الدراسة بدراسات أكثر توسعاً، إما بإجرائها على المزيد من الاقتصاديات الدولية، أو بإجراء المزيد من الدراسات بشكل منفصل على مشكلتي البطالة والتضخم، بهدف تتبع أسباب ظهور هاتين الظاهرتين وتأثيرهما على النمو في الاقتصاد الدولي بشكل عام والاقتصاد الليبي بشكل خاص.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- سليم عقون، (2010)، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر"، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ص 1-214.
- 2- إبراهيم لظفي عوض (2002)، "ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري -دراسة تحليلية- "جامعة الرقازيق ، كلية التجارة، ص ص 1- 255.
- 3- بن بوزيان جازيه، (2006)، "التضخم الركودي في الجزائر -دراسة قياسية"، جامعة أبي بكر بلقايد ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة. ص ص. 1- 201.
- 4- حمادي خديجة، (2009)، "علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970- 2005 دراسة قياسية اقتصادية"، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة. ص ص. 1-108.
- 5- خربوش مصطفى، (2015)، "العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد(7). ص ص. 147- 156.
- 6- دحماني مُجد أديوش وناصر عبد القادر، (2014)، "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر:دراسة قياسية تحليلية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد (7). ص ص. 73-102.
- 7- سومية شهيناز طالب، (2012)، "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني دراسة قياسية للفترة 1990-2009"، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ص. 1-128.

- 8- شلوفي عمير، (2014)، "التضخم والبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي -دراسة قياسية" حالة الجزائر " خلال الفترة 1980-2011"، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة. ص ص. 1-309.
- 9- علي الحسن مُجَّد نور زروق، (2014)، "دراسة تطبيقية لمنحنى فيلبس في السودان للفترة (1984-2000)"، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد (13). ص ص. 147-163.
- 10- عماد الدين أحمد المصَّبَح ومُجَّد عبد الكريم المرعي، (2014)، "العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد(2). ص ص 1-20.
- 11- قنوني حبيب وبن عدة مُجَّد وريغي مليكة، (2014)، "البطالة والتضخم في الجزائر - دراسة العلاقة بين الظاهرتين" 1990-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11. ص ص. 112-124 .
- 12- لعرف فائزة وسعودي نجوى، (2011)، "دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011"، ورقة علمية مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، الجزائر، جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر. ص ص. 1-18.
- 13- مُجَّد سلمان العاني (2011)، "تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال (للفترة 2003-2006) " مجلة الكوت، المجلد (1)، العدد (5)، ص ص 1-30.
- 14- مُجَّد مازن الاسطل، (2014)، "العوامل المؤثرة في معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996-2012"، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ص. 1-152.
- 15- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2010)، "البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962-2006"، بنغازي، ليبيا.

- 16- مسعودة حمدي، (2014)، "العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2012"، جامعة مُجَّد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة. ص ص 1-126.
- 17- مصرف ليبيا المركزي، (2013)، "النشرة الاقتصادية"، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا، المجلد (53).
- 18- مصرف ليبيا المركزي، (2013)، "التقرير السنوي السابع والخمسون"، طرابلس، ليبيا.
- 19- منظمة العمل العربية، (2012)، " التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية"، القاهرة، مصر، ص ص 1-163.
- 20- نادية علي عابد، (2014)، " دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد(36). المجلد(9). ص ص. 155-178.
- 21- هبة عبد المنعم، (2013)، "ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)"، دراسات اقتصادية، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي. ص ص. 1-53.
- 22- هشام لبزة و مُجَّد الهادي ضيف الله، (2014)، "دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد (7). ص ص. 7-19.
- 23- وزارة التخطيط (2012)، "ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012"، مصلحة الإحصاء والتعداد، قسم الإحصاءات السكانية، طرابلس، ليبيا.
- 24- وزارة التخطيط، (2011)، "الإدارة العامة للحسابات القومية"، طرابلس، ليبيا.
- 25- وزارة التخطيط، (2010)، "الكتيب الإحصائي"، مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ليبيا.
- 26- وعيل ميلود، (2014)، "تحليل علاقة البطالة والتضخم في الجزائر - مقارنة قياسية خلال الفترة 1970-2013"، مجلة معارف، السنة التاسعة. العدد17. ص ص. 1-25.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

- 1- Ortansa Florea, Moise, (2014), "Relationship between inflation and Unemployment in Romania, age group 20-24 years", Sea-Practical Application of Science, Vol. 2(3). pp. 198-203.
- 2- Aminu Umaru & Anono Abdulrahman Zubairu, (2012), "An Empirical Analysis of the Relationship between Unemployment and Inflation in Nigeria from 1977-2009", Economics and Finance Review, Vol. 1(12). pp. 42-61.
- 3- Anthony Orji; Onyinye, I. Anthony Orji & Joan C. Okafor, (2015), "Inflation and Unemployment Nexus In Nigeria: Another test of the Phillis Curve" Asian Economic and Financial Review, Vol.5(5). Pp.766-778.
- 4- Emila Herman, (2010), "Inflation and Unemployment in the Romanian Economy", Annals of the University of Petrosani, Economics, Vol. 10(2). pp. 157-170.
- 5- Fumitaka Furuoka & QaiserMunir, (2014), "Unemployment and Inflation in Malaysia: Evidence from Error Correction Model", Malaysian Journal of Business and Economics, Vol. 1(1). Pp .35-45.
- 6- Khalid Zaman; Muhammad Mushtaq Khan; Mehboob Ahmad & Waseem Ikram, (2011), "Inflation, Unemployment and the NAIRU in Pakistan (1975-2009)" International Journal of Economics and Finance, Vol. 3(1). pp. 245-254.
- 7- Manoj Kumar, (2012), "An Empirical Study of Phillips Curve in India", Manoj Kumar, Int. J. Eco. Res., Vol. 3(4). pp. 10-25.
- 8- Mohamoud Abdelaziz Touny, (2013), "Investigate the Long Run Trade Off between Inflation and Unemployment in Egypt", International Journal of Economics and Finance, Vol. 5(7). pp. 115-125.
- 9- Mori Kogid; Rozilee Asid; Dullah Mulok; Jaratin Lily & Mantha kumar Loganathan, (2012), "Inflation –Unemployment Trade – off Relationship in Malaysia", A sian Journal of Business and Management Sciences ,Vol. 1(1). pp. 100-108.

- 10- Muhammad Afzal & Samia Awais, (2012), "Inflation Unemployment Trade Off: Evidence from Pakistan", Journal of Global Economy, Vol. 8(1) pp. 19-30.
- 11- OzcanK arahan; OlcayColak & Omer Faruk Bolukbas, (2012), "Tradeoff between Inflation and Unemployment in Turkey", The 6th International Days of Statistics and Economics, Prague, 13-15. pp. 577-567.
- 12- Yasar Mahmood; Rabia Bokhari & Muhammad Aslam, (2013), "Trade- off between Inflation, Interest and Unemployment Rate of Pakistan: A Co-integration", Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, Vol. 7(3). pp. 482-492.